العرب
الخميس 2020/09/17
السنة 43 العدد 11823

ماذا بقي من علمانية في تونس

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

أعاد رجل القانون الدستوري عياض بن عاشور الجدل حول مستقبل الفرز السياسي من خلال الدعوة إلى "حركة ثقافية وسياسية علمانية كبيرة" لمواجهة تمدد الإسلام السياسي في تونس، في الوقت الذي خرجت فيه التحالفات عن أي منطق وباتت أقرب إلى العبثية خاصة بعد تكوين جبهة برلمانية تضمّ إسلاميين وشعبويين مستقلين ونوابا محسوبين على التيار الدستوري الذي تجمع في 2013 تحت يافطة نداء تونس برئاسة الراحل الباجي قائد السبسي قبل أن تشقّه الخلافات الشخصية والصراعات على الزعامة وتحوله إلى مجموعات صغيرة.

وحث ابن عاشور في مقال له بمجلة "الليدرز" (وترجمه موقع التونسيون) على "إنشاء حركة ثقافية وسياسية علمانية كبيرة بخيارات واضحة ومن دون تنازلات سياسية تتجاوز الأيديولوجيات الحزبية وتدافع عن مكاسب الاستقلال والإرث البورقيبي وذلك من أجل الدّفاع عن المجتمع التونسي والدّولة التونسية ضدّ غزو الأسلمة السياسيّة والدستوريّة".

قد يكون الحلم بجبهة بهذه المواصفات أمرا شبيها بالمعجزة إذا أعدنا تفكيك صورة القوى المحسوبة على العلمانية، أو التي يرجى منها أن تقود مهمة بناء الجبهة الجديدة لمواجهة تمدد الإسلاميين.

ومن البداية نجد أن المعايير الفكرية والأيديولوجية قد اختفت من الصراع السياسي الحالي، وتركت مكانها لمعايير لزجة قد تضع هذا السياسي اليوم في خانة معاداة الإسلاميين، وغدا في خانة الأصدقاء، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أن العلمانية، أو الراديكالية في مواجهة التيار الديني، ليست جزءا من مشروع فكري استراتيجي وإنما وسيلة للتموقع السياسي، وهو ما قد يستدعي المناورة بها تصعيدا أو تخفيفا لتحقيق المغانم.

وللمفارقة، فإن الجهة الفكرية الرئيسية التي يفترض أن تزاحم الإسلاميين في الصراع على الرؤية المجتمعية، أي اليسار التونسي، قد تراجع إلى الخلف مع صدمة الثورة بالرغم من أنه كان يفترض أن يكون المستفيد الأول منها بسبب تركيبة أيديولوجية طامحة لتغيير جذري للواقع.

ربما يمتلك اليسار أدبيات نوعية، وقيادات فكرية مالكة لأدوات التحليل والتفكيك، لكن منذ 2011 لم يخرج اليسار في تعبيراته السياسية العلنية ما يربك الإسلاميين أو يهز من صورتهم. وهناك إجماع على أن اليسار خطا الخطوة الخطأ ما بعد الثورة، إذ لم يعمل على تقديم صورة عنه كحركة تغيير جذرية خادمة للناس وقريبة منهم، بل وضع استراتيجيته بهدف وحيد هو مواجهة حركة النهضة أيّ مشكلة في تبني مدونة الأسرة (مجلة الأحوال الشخصية) كأرضية مشتركة بالرغم من أنها تتناقض جوهريا مع التفسيرات الفقهية التقليدية التي يدافع عنها الإسلاميون عادة من نوع تعدد الزوجات وقضية التبني.

> الاشتغال على الثقافي والفكري سيدفع الإسلاميين إما إلى تنازلات جذرية وإما للعودة إلى الجبة الإخوانية، والأمر لن يقف عند الإسلاميين وسيطال العلمانية ويخرجها من جلباب التعالي إلى بناء تعدد خادم للناس

ولم تعد حركة النهضة الإسلامية تعتقد بضرورة تطبيق الشريعة ومفاهيمها وأحكامها المثيرة للجدل، وتحرص على إظهار نفسها كحركة محافظة ذات روح إسلامية (مع التجرّد التام من أثواب الماضي الجدلي للجماعة الإسلامية، وحركة الاتجاه الإسلامي، والهوية الإخوانية الجامعة)، وهو ما يفرض حيرة على الخصوم في إمساك زوايا الجدل الفكري معها ويجبرهم على مناقشة أدائها البراغماتي المتلون، أي ربط النقاش بالموقف السياسي اليومي، أو بالارتباطات الخارجية مثل العلاقة مع قطر وتركيا، ومحاولة إثبات عناصر قارة يمكن اعتمادها في تصنيف الحركة.

ومن المهمّ الإشارة إلى أن المجموعات الفكرية التي مكنتها الثورة من حرية التنظيم والرأي والإعلام وحق الظهور اليومي في اجتماعات مفتوحة مع الناس لم تفلح في أن تظهر نفسها كخيار راديكالي جامع، إذا اختفت المحامل الثقافية والفكرية من الصراع، وما ظهر من كتب وروايات وأنشطة فنية فلم يكن وفق رؤية جماعية وإنما ضمن نزوع فردي مثل تجارب أدب السجون أو تقييمات فكرية لتجارب الماضي، وهي تقييمات يطغى عليها الحنين وإسقاطات الفشل أو الانكفاء الذاتي.

فكيف يمكن أن نبني حركة ثقافية تقود إلى الفرز مثلما يحلم عياض بن عاشور؟

أعتقد أن الأمر يحتاج إلى رؤية مغايرة، ذلك أن التغيير الثقافي الحالم ربما يكون في الكتب والسير الذاتية، لكن على الأرض تحتاج البلاد إلى ما هو أهم، أي بناء تجربة حكم ثابتة والقطع مع النظام السياسي الهجين الذي يتهم السيد ابن عاشور بأنه أحد مهندسيه، وقد دافع عنه في مقاله الأخير بالقول إن المشكلة ليست في النظام، ولكن في سبل تنفيذه.

ربما نجح النظام البرلماني في منع هيمنة الإسلاميين على السلطة، لكنه بالمقابل عطّل كل شيء في البلاد، وجعل السلطة السياسية في ملعب التجاذبات وردات الفعل إلى درجة أنه ومنذ 2012 لم تنجح أي حكومة في تنفيذ أفكارها بسبب سيف الخلافات البرلمانية، ويمكن أن يستمر الحال إلى سنوات طويلة أخرى.

إن تونس تحتاج إلى نظام سياسي سلس وغير معقد يمكّن من بناء تحالفات قادرة على الحكم حتى تتفرغ البلاد لمعالجة قضاياها الملحة وتقطع الطريق على سياسة وضع العصا في العجلة التي تجد مسوغات قوية لها الآن في ظل الخلاف بين رؤوس الحكم الثلاثة وتبلغ أقصى مأساويتها في ما يجري الآن بين رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس الجمهورية قيس سعيد، من صراع على التعيينات وعلى النفوذ في الوزارات.

ستكون الأولوية الراهنة الآن هي بناء نموذج سياسي قادر على الحياة والاستمرار ويمكن البلاد من مواجهة أزماتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية وإعادة الاشتغال على صورتها الخارجية التي شوّهها الصراع السياسي والحزبي.

وهذه هي الأرضية الضرورية للتمايز التي تمكن من بناء معارضة قوية وتفرض على الأحزاب أن تطور أداءها وتخفف من الشعارات وارتهان البلاد لأجندات اللوبيات المحلية والخارجية، ويمكن لمناخ التعدد القائم على التنافس والوضوح أن يفتح الطريق أمام الاشتغال على التعدد الفكري والثقافي ويسمح ببناء حركة ثقافية للدفاع عن مكاسب الدولة الوطنية وعناصر التنوير التي ستتأسس في المستقبل، خاصة أن الاشتغال على الثقافي والفكري سيدفع الإسلاميين إما إلى تنازلات جذرية تجعل الأفكار القديمة مجرّد ذكرى، وإما إلى الانكماش التام والعودة إلى الجبّة الإخوانية التقليدية.

والأمر لن يقف عند الإسلاميين إذ سيضطر الجميع (يساريين وقوميين وليبراليين) إلى تقديم التنازلات التي تقطع مع أمراض الأيديولوجيا، وسيطال العلمانية بأوجهها المختلفة ويخرجها من جلباب التعالي إلى بناء نموذج للتعدد خادم للناس.

وبالنتيجة فإن الصراع الثقافي المتعدد الذي ينتصر لمشاريع التنوير ويرتبط بالمستقبل يكون نتيجة لتطوير واقع الناس وبناء مناخ اجتماعي إيجابي، وإلا كان إسقاطا غريبا لن يفضي إلا إلى إعادة إنتاج نماذج السلطوية والاستبداد.

لماذا يغازل قيادي صيني واشنطن؟

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

هل من تحولات سياسية على مستوى القيادات في العاصمة بكين لجهة العلاقات المتوترة مع واشنطن، ولاسيما إثر التقارب الصيني الإيراني وإبرام اتفاق اقتصادي واستراتيجي متعدّد الأوجه بين البلدين يحمل شقا عسكريا يؤمّن تصدير السلاح والمواد العسكرية لطهران بما يخالف المقاطعة الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من يزوّد إيران بالعتاد الحربي؟

هل تستشعر الصين إمكانية فوز الرئيس دونالد ترامب بفترة رئاسية قادمة حتى تقوم بالتخفيف من حدّة اللهجة العدائية نحو أميركا، الأمر الذي بدا مؤخرا جليا في خطاب نشره واحد من الشخصيات القيادية النافذة في الحزب الشيوعي الصيني الحاكم؟

لفتتني تلك اللهجة الأقرب إلى التصالحية في مجلة "غلوبال تايمز"، وهي مجلة صينية تصدر في العاصمة بكين باللغة الإنجليزية، وتطبع منها نسخة مخصصة للولايات المتحدة وتوزع إلكترونيا وورقيا، وقد نشرت مؤخرا مقالا مطوّلا بتوقيع، يانغ جيه تشي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.

حمل المقال عنوان "احترام التاريخ، والتطلع إلى المستقبل، وحماية العلاقات الصينية الأميركية وتمكين استقرارها".

موعد نشر المقال باللغة الإنجليزية على الصفحة الرئيسة لموقع المجلة بقلم أحد القادة النافذين في الحزب الشيوعي الصيني الحاكم وتوقيعه، إضافة إلى طبيعة المجلة الدولية، فلا بد أن له دلالات وأبعادا سياسية بعينها ولاسيما خلال هذه الفترة الحرجة التي تمر بها العلاقات بين الدولتين العظميين، على اختلاف أسباب عظمة وقوة كل دولة على حدة، الصين والولايات المتحدة.

يقول عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي "إن حماية العلاقات الصينية الأميركية واستقرارها أمر يتعلق برفاهية الشعبين الصيني والأميركي معا، كما أنه يؤثر على السلام والاستقرار والتنمية في العالم.. يمكن أن تعمل الصين والولايات المتحدة معا على تحقيق أشياء عظيمة للبلدين والعالم بأسره، في حين أن المواجهة بين البلدين تتسبب في كارثة".

ويتابع بتصريح لافت حول ما حققته الصين من تعاون مع الإدارة الأميركية الجمهورية الحالية بقيادة ترامب ويكتب "الصين والولايات المتحدة اتفقتا على العمل معا نحو نموذج جديد للعلاقات بين الدول الكبرى يتميّز بعدم الصراع وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون المربح للجانبين. فبعد تولي الإدارة الأميركية الحالية الحكم، اتفق البلدان على التعزيز المشترك للعلاقات الصينية الأميركية على أساس التنسيق والتعاون والاستقرار".

الرسالة مطوّلة، وهي في خلاصتها تدعو إلى نبذ أسباب الخلاف بين البلدين والتأكيد على الأرضية المشتركة التي تجمع بينهما على مستوى الحوار بين الشعبين. كما تشدّد على دور التنمية والتعاون بين قيادتي البلدين في تحقيق السلام العالمي المنشود، ولاسيما في المنطقة الأكثر سخونة على مستوى العالم وهي الشرق الأوسط.

واللافت أن السيد تشي يحاول في رسالته أن يحمّل من أسمَاهم "حفنة من السياسيين الأميركيين الذين يخدمون مصالحهم الضيقة"، محاولة تقويض العلاقة بين واشنطن وبكين التي بلغ عمرها نصف قرن، وكأنه يحاول أن يبرّئ الرئيس ترامب من هذه الهجمة الرسمية التي تشنّها أميركا على الصين مستهدفة نظامها الشيوعي في امتهانه لحقوق الإنسان، وكذا اقتصادها الذي يحاول الانفتاح ودعم دولة إيران التي تصنّفها واشنطن نظاما ثيوقراطيا مستبدا، راعيا للإرهاب العابر للحدود، مهدّدا للسلم العالمي.

العديد من الدلالات السياسية غير التقليدية تحملها هذه الرسالة، ولاسيما أنها جاءت بتوقيع شخصية قيادية ومسؤولة في دائرة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي الحاكم؛ وفي هكذا نوع من الأنظمة المركزية الشديدة المركزية والتحكّم، فإن كاتب المقال لا ينطق عن الهوى، وإنما يكتب بلسان حال الحزب الذي يمثّله ويرسم السياسات العليا للدولة ولاسيما تلك المتعلقة بالعلاقات الخارجية مع دول العالم، فما بالك إذا تعلّق الأمر بدولة هي ندّ للصين وعلى شفا نزاع فعلي معها!

إشارة أخرى مهمة حاولت الرسالة ترويجها عن طريق النشر باللغة الإنجليزية وفي مجلة هي أصلا موجهة إلى الولايات المتحدة، فالرسالة تحمل بعدا دبلوماسيا يحاكي واشنطن عن بعد، وبصورة غير مباشرة، من أجل جسّ النبض واستشفاف كم وكيف يمكن أن يتجاوب الطرف الأميركي لجهة التعاطي مع القضايا العالقة بين البلدين، قبل أن تتحول إلى مواجهات صعبة ولها نتائج وخيمة على البلدين وشعبيهما في آن، بل وعلى الاستقرار العالمي برمّته.

> هل تستشعر الصين إمكانية فوز ترامب بفترة رئاسية قادمة حتى تقوم بالتخفيف من حدة لهجتها الأمر الذي بدا جليا في خطاب نشره واحد من الشخصيات القيادية في الحزب الشيوعي الصيني؟

إن تخفيف لهجة بكين في نقد ومهاجمة الإدارة الأميركية الذي يبدو واضحا في هذه الرسالة، يمكن أن يهيّئ السبل المناسبة لإعادة فتح قنوات دبلوماسية بين البلدين يمكنها أن تساهم في تقريب وجهات النظر ودرء خطر مواجهات ممكنة يستعدّ لها الطرفان في حال فشل لغة الدبلوماسية والضغوط الناعمة.

أما في حال فوز الرئيس ترامب بفترة رئاسية ثانية، فإن الملفات العالقة بين الصين والولايات المتحدة لا بد أن تُفتح من جديد وبقراءة سياسية مغايرة، لاسيما أن ترامب وعد في حال نجاحه في انتخابات 3 نوفمبر 2020 الرئاسية، أن يُبرم اتفاقا نوويا عادلا مع إيران يلغي اتفاق العام 2015 ويحقق شروطا أميركية كانت قد وضعتها واشنطن للعودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي حال تحوّل هذه الفرضيات إلى واقع ما بعد نتائج انتخابات الثالث من نوفمبر، سيحتاج الأمر إلى إعادة برمجة علاقات واشنطن مع بكين الماضية في حلفها الاستراتيجي طويل الأمد مع طهران، وقراءة تلك العلاقات مجدّدا على ضوء إمكانية تحقيق تسوية نووية تحفظ حق إيران في إنتاج سلمي للطاقة مقابل تخليها الكامل عن استخدامها لأغراض عسكرية بما يعزّز فرص السلام والأمن العالميين.

وإنّ غداً لناظره قريب.